مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

القوة تـُلغي الحق

الإنهيار الكارثي للمعايير ضد استخدام القوة

أونا أ. هاثاواي وسكوت ج. شابيرو

في الأشهر الأولى من توليه منصبه، هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستخدام القوة العسكرية للاستيلاء على غرينلاند وقناة بنما، وألمح إلى أن الولايات المتحدة قد تسيطر على غزة بعد طرد مليوني فلسطيني، وطالب أوكرانيا بالتنازل عن أراضٍ لروسيا مقابل وقف إطلاق النار. قد تبدو هذه الأفعال والتصريحات مجرد أمثلة قليلة على خطاب ترامب المتهوّر والمبالغ فيه. لكنها في الواقع، جميعها جزء من هجوم شامل على مبدأ راسخ في القانون الدولي: وهو أنه يُحظر على الدول التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها ضد دول أخرى لحل النزاعات.

قبل القرن العشرين، لم يعتقد المنظرون القانونيون أن الدول يمكنها شن حرب للاستيلاء على أراضي وموارد الآخرين فحسب، بل اعتقدوا أيضاً أنه في بعض الظروف، يجب عليها ذلك. اعتُبرت الحرب قانونية، وهي الوسيلة الأساسية لإنفاذ الحقوق الوطنية وحل النزاعات بين الدول. وقد تغير كل ذلك في عام 1928، عندما انضمت جميع دول العالم تقريباً في ذلك الوقت إلى ميثاق كيلوج-بريان، متفقة على أن حروب العدوان يجب أن تكون غير قانونية وأن الغزو الإقليمي محظور. أعاد ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 تأكيد هذا الالتزام ووسّعه، واضعاً في جوهره حظراً على «التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي دولة أخرى أو استقلالها السياسي». بعد أن اكتشفت الدول أن مجرد الموافقة على حظر الحرب لم يكن كافياً في حد ذاته، بذلت جهوداً استثنائية لتصميم أطر ومؤسسات لترسيخ هذه القاعدة الأساسية، مما أدى إلى إنشاء نظام قانوني جديد عزز الأدوات الاقتصادية على القوة العسكرية لضمان السلام.

نتيجةً لذلك، أصبحت الحروب بين الدول أقل شيوعاً بكثير. فخلال الخمسة والستين عاماً التي تلت آخر تسويات الحرب العالمية الثانية ، انخفضت مساحة الأراضي التي احتلتها الدول الأجنبية سنوياً إلى أقل من 6% مما كانت عليه قبل أكثر من قرن بقليل من

أول حرب محرمة عالمياً. تضاعف عدد الدول ثلاث مرات من عام 1945 إلى اليوم، إذ لم تعد الدول تخشى أن تبتلعها دول مجاورة أقوى. وأصبحت الدول تتاجر بحرية أكبر فيما بينها، مدركةً أن الثروات التي تراكمت لديها أصبحت أقل عرضة للنهب من قبل دول أخرى. وأصبح العالم أكثر سلاماً وازدهاراً.

كان تأثير حظر استخدام القوة قد تآكل إلى حد ما قبل عودة ترامب إلى منصبه. ففي عام 2003، غزت الولايات المتحدة العراق، مبررةً الحرب بزعم امتلاكه أسلحة دمار شامل لا يملكها؛ وأمضت الصين العقد الماضي في بناء قواعد عسكرية في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي؛ وأشعل غزو روسيا الشامل لأوكرانيا عام 2022 أكبر حرب برية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. لكن ترامب يُمزّق ما تبقى من قاعدة عدم استخدام القوة. فحتى الآن، لعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً، وإن كان ناقصاً، في الحفاظ على النظام القانوني لما بعد الحرب والدفاع عنه. ولم تعتمد مرونة هذا النظام على الامتثال التام للقانون الدولي بقدر ما اعتمدت على مجموعة مشتركة من التوقعات حول كيفية تصرف الدول الأخرى: فحتى لو لم تكن دولة ما ملتزمة بحظر ميثاق الأمم المتحدة لاستخدام القوة، فإنها تُدرك أن انتهاك هذه القاعدة من المرجح أن يُؤدي إلى الإدانة والعقوبات، وربما حتى التدخل القانوني من الولايات المتحدة وحلفائها.

الآن، تبدد هذا التوقع. فترامب لا يتخلى فحسب عن دور الولايات المتحدة التقليدي في الدفاع عن تحريم الحرب، بما في ذلك الغزو. بل يبدو أنه يريد ما هو أكثر من ذلك: إعادة الحرب أو التهديد بها كوسيلة رئيسية لحل خلافات الدول والسعي لتحقيق مكاسب اقتصادية. دول أخرى تُشير بالفعل إلى قبولها بتغير المعايير. بدا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مؤيداً لتأملات ترامب بشأن غزة، واختارت بنما استرضاء الرئيس الأمريكي بقبول رحلات ترحيل غير البنميين وتوقيع اتفاقية تسمح للولايات المتحدة

بنشر عسكريين على طول قناة بنما. في خضم تهديدات ترامب بالسماح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بضم أجزاء من أوكرانيا، وقّعت كييف اتفاقية مع واشنطن تمنح الولايات المتحدة حق الوصول إلى مواردها المعدنية الغنية. إذا تُرك هذا الأمر دون رادع، فإن تآكل حظر استخدام القوة سيعيد الجغرافيا السياسية إلى صراع محتدم على القوة العسكرية. وستكون العواقب وخيمة: سباق تسلح عالمي، وتجدد حروب الغزو، وانكماش التجارة، وانهيار التعاون اللازم لمواجهة التهديدات العالمية المشتركة.

حرب متأصلة

لعدة قرون قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت الحرب وسيلة معترف بها قانوناً تحل بها الدول نزاعاتها. لم يشكل اندلاع الحرب انهياراً للنظام الدولي - بل كان النظام نفسه. في غياب محكمة عالمية للفصل في النزاعات الدولية، كانت للدول ذات السيادة سلطة إنفاذ حقوقها كما تراه مناسباً - أي من خلال خوض الحرب. حددت الدول أسبابها القانونية لمهاجمة الدول الأخرى في «بيانات الحرب». يمكن لأي مظلمة قانونية أن تكون سبباً عادلاً لاستخدام القوة العسكرية: إتلاف الممتلكات، مثل الإضرار بالسفن؛ الديون غير المدفوعة؛ انتهاكات المعاهدات؛ وبالطبع الدفاع عن النفس. كما كتب الفيلسوف والفقيه الهولندي هوغو غروتيوس في القرن السابع عشر - والذي يُطلق عليه غالباً «أبو القانون الدولي» - في التعليق على قانون الغنيمة والجائزة ، "يقال إن الحرب" عادلة "إذا كانت تتمثل في تنفيذ حق".

لأن الحرب كانت تُصوَّر كوسيلة لإنفاذ الحقوق، فقد اعترف القانون الدولي بحق الغزو. يمكن الاستيلاء على الأراضي والممتلكات لمعالجة الأخطاء التي أشعلت الصراع. وأوضح غروتيوس قائلاً: «بالاستيلاء على الغنيمة، تحصل الدول من خلال الحرب على ما هو حق لها». ومن المؤكد أن القوى غالباً ما كانت تدعي ما ليس حقها. ولكن نظراً لعدم

وجود سلطة عليا للحكم على شرعية الحروب، افترض النظام الدولي فعلياً أن كل غزو عادل. القوة تُحقّق الحق. عندما شنت الولايات المتحدة حرباً على المكسيك عام 1846، على سبيل المثال، كان المبرر القانوني الرئيس هو ديون المكسيك غير المسددة. وفي مقابل وقف الحملة العسكرية، أجبرت الولايات المتحدة المكسيك على توقيع معاهدة تتنازل فيها عن 525000 ميل مربع من الأراضي التي أصبحت جنوب غرب أمريكا مقابل 15 مليون دولار وإسقاط الديون.

لم تكن هذه النتيجة فريدة من نوعها. غالباً ما مارست الدول ما أصبح يُعرف باسم «دبلوماسية الزوارق الحربية» - استخدام التهديدات العسكرية لتحقيق مطالب سياسية أو اقتصادية - للضغط على الدول الأضعف لتوقيع معاهدات غير متكافئة. إذا كان من المبرر لدولة أن تشن حرباً دفاعاً عن حقوقها، فمن المبرر أن تهدد بالحرب دفاعاً عن تلك الحقوق. في أوائل عام 1854، جسد العميد البحري الأمريكي ماثيو بيري هذا المنطق عندما أبحر إلى خليج إيدو (طوكيو حالياً) بأسطول من السفن الحربية الأمريكية. ادعى أن للولايات المتحدة الحق القانوني في التجارة مع اليابان، وأوضح أنه إذا لم توافق اليابان على فتح موانئها، فسوف يفعل ذلك باستخدام القوة العسكرية. نجح الضغط: في 31 مارس 1854، وقعت الدولتان معاهدة كاناغاوا، التي فتحت ميناءين يابانيين للسفن الأمريكية.

ولأن الحرب كانت السبيل الذي اتبعته الدول لنيل حقوقها القانونية، كان شنّ الحرب وسيلةً لإنفاذ القانون، لا جريمة. عندما خسر نابليون حرب التحالف السادس عام 1814، لم تسجنه القوى الأوروبية التي هزمته كمجرم حرب، بل أُرسل إلى جزيرة إلبا، حيث سُمح له بالاحتفاظ بلقب الإمبراطور وحكم الجزيرة كصاحب سيادة. حتى بعد عودته إلى أوروبا القارية وهزيمته مجدداً في معركة واترلو، لم يكن نفيه اللاحق إلى سانت

هيلينا في جنوب المحيط الأطلسي عقوبةً جنائية، بل كان إجراءً وقائياً - نوعاً من الحجر الصحي - يهدف إلى منعه من شنّ حربٍ جديدة على أوروبا.

لم تمتلك الدول حق غزو أراضي دول أخرى، وممارسة دبلوماسية البوارج الحربية، والتمتع بالحصانة من الملاحقة الجنائية لشن الحرب فحسب، بل كانت مُلزمة أيضاً بواجبات الحياد الصارمة تجاه المتحاربين. لا يجوز للدول المحايدة فرض عقوبات على الأطراف المتحاربة. فإذا فعلت ذلك، فإنها تُعيق جهود المتحاربين لتأكيد حقوقهم القانونية؛ وإذا انتهكت دولة واجب الحياد هذا، فإنها تُنشئ سبباً عادلاً للحرب ضدها. كان الغزو مشروعاً، لكن فرض عقوبات اقتصادية على المتحاربين لم يكن كذلك.

في ظل هذا النظام القانوني، الذي استمر حتى أوائل القرن العشرين، لجأت الدول القوية إلى الحرب بحرية لفرض مطالبها، بينما أُجبرت الدول الأضعف على الخضوع أو مواجهة خطر الفناء، مما أدى إلى دوامة صراع شبه مستمرة. ومع عدم وجود حظر على الغزو، تغيرت الحدود الوطنية بانتظام بالعنف، وتوسعت الإمبراطوريات بالقوة، مما رسّخ التفاوتات العالمية. فُتحت طرق التجارة وتم السيطرة عليها بالمدافع، وجرى كسب وخسارة الممتلكات الاستعمارية كتعويضات في دعوى قضائية. وظل الاقتصاد العالمي يعاني من شلل بسبب التهديد المستمر بالحرب.

من الحرب إلى السلام

ومع ذلك، جلبت الحرب العالمية الأولى تقنيات جديدة مدمرة إلى ساحة المعركة، وفاق دمارها بكثير دمار الحروب السابقة. في نهاية المطاف، دخلت أكثر من 20 دولة المعركة، وقُدِّر عدد ضحاياها بـ 20 مليون شخص، نصفهم تقريباً من المدنيين. بمجرد أن هدأت وتيرة القتل، بدأ بحثٌ يائسٌ عن سبيلٍ لمنع تكرار مثل هذه الكارثة. قدّمت عصبة

الأمم، التي تأسست عام 1920 للحفاظ على السلام من خلال الأمن الجماعي، إجابةً واحدة. لكن مجلس الشيوخ الأمريكي، خوفاً من الانجرار إلى الحروب الأوروبية، منع الولايات المتحدة من الانضمام، مما أعاق سلطة المنظمة الدولية في إنفاذ القانون.

في الوقت نفسه تقريباً، برزت فكرة جديدة وأكثر جرأة: تحريم الحرب كلياً. في أواخر عام 1927، اقترح وزير الخارجية الأمريكي فرانك كيلوج على رئيس الوزراء الفرنسي أريستيد بريان معاهدة عالمية تُضفي طابعاً رسمياً على هذا المفهوم. وفي أقل من عام، وقّعت 58 دولة على ما أصبح يُعرف بـ "ميثاق كيلوج-بريان" لعام 1928، والذي حمل رسمياً اسم «المعاهدة العامة لنبذ الحرب كأداة للسياسة الوطنية، أي الغالبية العظمى من دول العالم آنذاك. وتأسيساً لمبدأ عدم شرعية الحرب العدوانية، اتفقت الأطراف على «إدانة اللجوء إلى الحرب لحل الخلافات الدولية، ونبذها كأداة للسياسة الوطنية في علاقاتها مع بعضها البعض»، وتعهدت بتسوية أي نزاعات بينها "بالوسائل السلمية".

لأن المعاهدة فشلت في منع الحرب العالمية الثانية، فقد سُخر منها على نطاق واسع باعتبارها ساذجة وغير فعالة. ولكن في الحقيقة، فقد أطلقت عملية أدت إلى ظهور النظام القانوني الدولي الحديث. لقد فشل واضعو المعاهدة، على الرغم من كل طموحاتهم، في تقدير حجم ما فعلوه. بمجرد حظر الحرب، كان لا بد من إعادة تصور كل جانب تقريباً من جوانب القانون الدولي. عندما غزت اليابان منشوريا عام 1931، استغرق وزير الخارجية الأمريكي هنري ستيمسون عاماً لصياغة رد متسق مع مبادئ المعاهدة. قرر ستيمسون أن الولايات المتحدة سترفض الاعتراف بحق اليابان في الأرض التي استولت عليها بشكل غير قانوني، وسرعان ما حذا أعضاء عصبة الأمم حذوه. أصبح هذا المبدأ الجديد لعدم الاعتراف، المعروف الآن باسم مبدأ ستيمسون، نقطة تحول. لن يتم الاعتراف بالغزو، الذي كان قانونياً في السابق. وحتى لو تمكنت اليابان من إجبار الصين على توقيع

معاهدة لمنح اليابان الأرض التي استولت عليها بشكل غير قانوني، فلن يتم الاعتراف بقانونية الاتفاقية. إن دبلوماسية الزوارق الحربية لن تؤدي بعد الآن إلى نشوء التزامات تعاهدية صالحة.

على الرغم من أن كلاً من ألمانيا واليابان - وكلاهما طرف في ميثاق كيلوغ-بريان - خالفتاه بإعلان الحرب العالمية الثانية، إلا أنهما واجهتا عواقبه في نهاية المطاف: فقدتا جميع الأراضي التي احتلتاها بالقوة، وحوكم قادتهما أمام محاكم جرائم الحرب. وجاء في التهمة الأولى في لائحة الاتهام في محاكمات نورمبرغ أن "الحرب العدوانية التي أعدها المتآمرون النازيون... كانت مُخططاً لها مسبقاً، في انتهاك لبنود ميثاق كيلوغ-بريان لعام 1928".

أعادت مبادئ الميثاق تعريف جوانب أخرى من القانون الدولي. دافع المدعي العام الأمريكي روبرت جاكسون عن قانون الإعارة والتأجير لعام 1941 - الذي مكّن الولايات المتحدة من توريد الأسلحة للدول التي تقاتل ألمانيا النازية دون إعلان حرب رسمي - مشيراً إلى أن ميثاق كيلوغ-بريان قد عدّل القوانين المنظمة للحياد. وأوضح جاكسون أن الدول الموقعة على الميثاق وافقت على «نبذ الحرب كأداة سياسية»، مما يعني أن «الدولة التي تخوض الحرب منتهكة التزاماتها لا تكتسب حق المساواة في المعاملة مع الدول الأخرى». لم يعد الحياد يتطلب من الدول أن تظل على حياد تام في مواجهة العدوان.

بمعنى آخر، بدأت الأعراف تتغير عام 1928. لكن قادة العالم أدركوا أن المُثل العليا لم تعد كافية، بل كانوا بحاجة إلى قواعد ومؤسسات قانونية جديدة تُضفي عليها قوة. وبعد الحرب العالمية الثانية، أسست الدول المنتصرة منظمة الأمم المتحدة لتكرس المبادئ التي أرسى أسسها ميثاق كيلوج-بريان. في ميثاق الأمم المتحدة، يُحظر على الدول «التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي». أصبحت

المعاهدات الموقعة بالإكراه باطلة رسمياً، ولم يعد الحياد يشترط النزاهة، وأصبح القادة الذين يرتكبون أعمال حرب عدوانية يُحاسبون جنائياً.

مثّل هذا التحول، بقيادة الولايات المتحدة، أحد أعمق التحولات القانونية في تاريخ العالم. فخلال ما يقرب من ثمانية عقود منذ دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ، أصبحت الحروب بين الدول والغزوات الإقليمية التي شكلت وأعادت رسم حدودها الوطنية لقرون نادرة. لم تخض القوى العظمى حرباً علنية ضد بعضها البعض منذ عام 1945، ولم تنتهِ أي دولة عضو في الأمم المتحدة من الوجود بشكل دائم نتيجةً للغزو. وبالطبع، لم يختف الصراع، ولكنه أصبح أقل انتشاراً بكثير. فقد شهد القرن الذي سبق الحرب العالمية الثانية أكثر من 150 غزواً إقليمياً ناجحاً؛ وفي العقود التي تلتها، كان هناك أقل من عشرة غزوات.

يُرجع بعض المحللين السلام الذي تلا الحرب إلى الردع النووي، بينما يُرجعه آخرون إلى انتشار الديمقراطية، وآخرون إلى صعود التجارة العالمية. لكن هذه التفسيرات تفشل في مراعاة أهمية قرار تحريم الحرب. فعندما غزا الزعيم العراقي صدام حسين الكويت في أغسطس/آب 1990، منتهكاً ميثاق الأمم المتحدة، على سبيل المثال، طالب مجلس الأمن الدولي القوات العراقية بالانسحاب الفوري. وعندما فشلت في ذلك، فوض مجلس الأمن الدول الأخرى «باستخدام جميع الوسائل اللازمة» «لاستعادة السلام والأمن الدوليين». ثم قادت الولايات المتحدة تحالفاً عسكرياً دولياً طرد القوات العراقية من الكويت. وقد أدركت الدول التي كانت تراقب أن انتهاك حظر استخدام القوة سيكون له عواقب. فقد شكّل القانون سلوك الدول ليس بالضرورة لأنها قررت أنه يجب عليها اتباعه. بل شكّل سلوكها لأنه غيّر كيفية توقعها من الدول الأخرى - وخاصة الولايات المتحدة - للرد.

غيّر حظر الغزو الإقليمي أيضاً كيفية اكتساب الدول للثروات. قبل إرساء هذه

القاعدة، كانت قدرة الدول على تراكم الثروة تعتمد غالباً على حجم الأراضي والموارد والامتيازات التي يمكنها انتزاعها من دول أخرى. اعتُبرت الحرب والغزو سبيلين معترف بهما للازدهار. بإلغاء حق الغزو، أجبر النظام القانوني لما بعد الحرب الدول على السعي لتحقيق النمو الاقتصادي بالوسائل السلمية، وفي مقدمتها التجارة. ترافق توسع التجارة مع حظر الحرب، إذ لم يعد بإمكان الدول إثراء نفسها من خلال الغزو. وبدلاً من ذلك، اضطرت إلى الاعتماد على التعاون الاقتصادي، والمنافسة السوقية، وحرية تدفق السلع ورؤوس الأموال.

في هذه الأثناء، اضطرت القوى العظمى التي اعتمدت على دبلوماسية البوارج الحربية لفرض إرادتها إلى استبدالها بدبلوماسية دفتر الشيكات. حلت العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية محل الحرب كوسيلة أساسية لإنفاذ القانون الدولي. ومع تزايد الترابط الاقتصادي بين الدول، صممت طرقاً أكثر دقة «لاستبعاد» الدول أو استبعادها من فوائد التعاون الدولي. إحدى هذه الأدوات، العقوبات التجارية، أصبحت وسيلة رئيسة ردت بها الدول على مجموعة واسعة من الإجراءات غير القانونية، مثل انتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب أو شن حروب عدوانية. في عام 1945، شكلت الواردات والصادرات حوالي 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ وبحلول عام 2023، شكلت 58%. وظهرت عشرات الآلاف من المنظمات الدولية، وتم وضع أكثر من 250,000 معاهدة للمساعدة في إدارة هذا المستوى غير المسبوق من الترابط. أصبح خطر الاستبعاد من التعاون الدولي أصعب فأصعب تحملاً.

بفضل حصتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية، اكتسبت الولايات المتحدة قوة استثنائية لفرض القواعد. بالنسبة لمعظم الدول، كان الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ضرورة مالية. كان دور

واشنطن في الحفاظ على النظام القانوني لما بعد الحرب بعيداً عن الكمال: فقد اعتمدت حرب الولايات المتحدة في فيتنام، وغزوها للعراق عام 2003، وحملتها لمكافحة الإرهاب التي استمرت عقوداً في الشرق الأوسط، جميعها على ادعاءات فضفاضة للغاية بالدفاع عن النفس. لكن الولايات المتحدة لم تنتهك الحظر الأساسي على غزو الأراضي، ولعبت دوراً حاسماً في دعم النظام، متعهدةً بالدفاع عن الدول الأوروبية المنضمة إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول الأمريكية في معاهدة ريو، بالإضافة إلى أستراليا واليابان ونيوزيلندا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند، في حال تعرض أي منها لهجوم غير قانوني. أوضح قرار واشنطن بقيادة الهجوم ضد غزو العراق للكويت أنه إذا حاولت دولة غزو دولة أخرى، فقد تواجه مقاومة بقيادة أمريكية - حتى عندما لا تكون الولايات المتحدة ملزمة بموجب معاهدة بالرد. هذا النظام، وإن كان ناقصاً، إلا أنه فعال، حال دون نشوب صراعات كبرى، وضمن عدم انزلاق عالم مترابط، رغم كل ما فيه من توترات، إلى عنفٍ لا يُكبح جماحه. تمكنت الدول من بناء اقتصادات أكثر ازدهاراً دون خوف من غزو قوة عسكرية أكبر لها أو إجبارها على إبرام معاهدات غير متكافئة لتقاسم الغنائم.

الخطر القانوني

قد يكون كل هذا على وشك التغيير. يمكن إدانة الإدارات الأمريكية السابقة لنفاقها. لكن استعداد إدارة ترامب للتخلي كلياً عن حظر الحرب أخطر بكثير. إن افتراض إمكانية لجوء الولايات المتحدة للاستيلاء بالقوة على كندا أو غرينلاند أو قناة بنما - أو أنها قد تدعي ملكية غزة - ليس محض واقعية أو شكلاً جديداً من سياسات المعاملات القائمة على عقد الصفقات. إنه عودة إلى حقبة سابقة حيث القوة تصنع الحق. إن خطاب ترامب وأفعاله تُحيي فكرة ما قبل كيلوغ-بريان، وهي أن التهديد بالحرب أو الشروع في غزو الأراضي هو وسيلة مشروعة لحل النزاعات وإجبار الدول الأخرى على تقديم تنازلات.

بالإضافة إلى التهديد بغزواتها الخاصة، يبدو أن إدارة ترامب على استعداد للتخلي عن الدفاع عن حق الدول الأخرى في عدم الغزو. في أبريل، بعد تهديده بسحب المساعدة العسكرية الأمريكية من أوكرانيا، حذر ترامب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي من أنه إذا لم يفكر في خطة السلام التي توسطت فيها الولايات المتحدة والتي، وفقاً لصحيفة فاينانشال تايمز ، يمكن أن تتنازل عن 20% من أراضي أوكرانيا لروسيا، فإنه سيواجه «خسارة [بلاده] بأكملها». أعاد ترامب بالفعل دبلوماسية البوارج الحربية باستخدام التهديد بالقوة لإجبار الدول الأخرى على توقيع معاهدات بشروطه؛ ساعدت التهديدات العسكرية في الحصول على تنازلات من كندا والمكسيك. كما أن سياسة ترامب الجمركية تقوض حظر الغزو من خلال تقليل قوة العقوبات الاقتصادية كأداة لإنفاذ القانون. تكون العقوبات أكثر فعالية إذا تم استخدامها نادراً ورداً على انتهاكات واضحة للقانون الدولي. إن فرض تعريفات جمركية بنسبة 25% على دول أخرى على سبيل النزوة، كما فعل ترامب مع كندا والمكسيك، يقوض تأثير العقوبات الاقتصادية على معاقبة السلوك غير القانوني الحقيقي.

شنّ ترامب هجوماً مباشراً على قوة العقوبات كآلية إنفاذ عندما وقّع أمراً تنفيذياً يهدد بمعاقبة القضاة والمحامين المرتبطين بالمحكمة الجنائية الدولية. حوّلت هذه الخطوة أداةً لإنفاذ القانون الدولي إلى سلاحٍ لتقويضه. وعلى نطاقٍ أوسع، فإنّ السياسات الاقتصادية الانعزالية التي ينتهجها ترامب، بتفكيكها الترابط بين الدول، تُضعف قدرة الدول الأخرى على معاقبة انتهاكات القانون الدولي من خلال النبذ، تاركةً إياها أمام خيارٍ محدودٍ للغاية، ألا وهو اللجوء إلى القوة العسكرية أو السماح للانتهاكات بالاستمرار دون رادع.

قد تبدو خطابات ترامب المتنوعة وتحولاته السياسية فوضوية. لكنها جميعها تُشكل جزءاً من محاولة أوسع لتفكيك النظام القانوني لما بعد الحرب. ويُعد هذا الهجوم

خطيراً بشكل خاص لأنه يُنفذ من قِبل الدولة التي بنت هذا النظام، وحافظت عليه، وإن كان ذلك بشكل غير كامل. قد لا يُنفذ ترامب جميع تهديداته: فقد تُعرقل المحاكم أو المعارضة السياسية الداخلية بعضها، وقد لا يُحاكيه قادة آخرون فوراً. لكن تهديداته وحدها تُضعف بشكل خطير مجموعة الافتراضات المتعلقة بالسلوك وضبط النفس والعواقب التي تُعزز حظر الغزو.

هذه الافتراضات -التي تقوم على الاعتقاد بأن معظم الدول، في الغالب ستتصرف كما لو أن القواعد مهمة - تسمح للدول الأضعف بوضع خطط طويلة الأجل، وللمستثمرين بضخ رؤوس أموالهم عبر الحدود، وللحكومات بالرد جماعياً على انتهاكات القانون. إذا استطاعت أقوى دولة في العالم أن تتجاهل التوقعات الراسخة دون عقاب، فمن المرجح أن تشعر الدول الأخرى بقدرتها على فعل الشيء نفسه. وبمجرد أن تتوقف الدول عن توقع التزام بعضها البعض بالقواعد، سينهار النظام الذي اعتمد على هذا التوقع - ليس دفعة واحدة، بل تدريجياً حتى ينهار تماماً.

المعركة الصحيحة

إذا انهار حظر استخدام القوة، فقد يتفق بوتين وترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ على تقسيم العالم ببساطة إلى مناطق نفوذ. حينها، ستكون دولهم حرة في إرهاب الدول الواقعة ضمن نطاق نفوذها، وانتزاع تنازلات من الدول الأقل قوة مقابل الحماية. مع أنه من الممكن أن يكون هذا العالم هادئاً نسبياً مؤقتاً، إلا أنه سيكون أيضاً أقل حرية بكثير. والأرجح أن تعود الصراعات المتواصلة التي منعها حظر الحرب، مما يفضي إلى عالم، على حد تعبير ثوسيديديس الشهير، "يفعل الأقوياء ما في وسعهم، ويعاني الضعفاء ما يجب عليهم".

هناك مسار محتمل آخر، ولكنه يتطلب شجاعة وتحركاً سريعاً. ففي عام 2022، انضمت 142 دولة إلى الولايات المتحدة في دعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين محاولة روسيا ضم الأراضي الأوكرانية باعتباره غير قانوني. يمكن لتلك الدول الأخرى أن توحد جهودها لإعادة تأكيد حظر الغزو الإقليمي دون الاعتماد على الولايات المتحدة كمنفذ رئيسي له. هناك بعض الدلائل على أن أوروبا تنوي سد الفجوة التي تركتها الولايات المتحدة. بعد اجتماع مارس الكارثي في البيت الأبيض الذي قلل فيه ترامب ونائب الرئيس جيه دي فانس من شأن زيلينسكي وبدا أنهما يهددان بالتخلي عن أوكرانيا، احتشدت أوروبا لدعم حق أوكرانيا في السيادة. تعهد رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر بأن الدول الأوروبية ستزيد إنفاقها العسكري وتشكل «تحالفاً من الراغبين» للدفاع عن أوكرانيا، وتعهدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بأن يقدم الاتحاد الأوروبي خطة لدعم البلاد.

لكن أوروبا لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة كشرطي العالم. فهي لا تستطيع حشد القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي والوحدة السياسية اللازمة. وحتى لو استطاعت، فسيكون من الخطأ أن يعتمد العالم بشكل مفرط على طرف فاعل آخر.

لا يمكن القيام بأي محاولة جادة لحماية حظر استخدام القوة دون الاعتراف بالمشاكل في النظام الذي ضمنه، عندما تأسست الأمم المتحدة، منحت خمس دول قوية - الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - نفسها مكانة متميزة كأعضاء دائمين في مجلس الأمن مع حق النقض (الفيتو) على أي إجراءات إنفاذ من الأمم المتحدة. وكان الدور المهيمن الساحق للولايات المتحدة في النظام يعني أنه عندما خالفت واشنطن القواعد - على سبيل المثال، عندما غزت العراق عام 2003 - لم يتمكن أحد من محاسبتها.

لقد أضعفت هذه العيوب شرعية النظام القانوني الذي يحظر استخدام القوة، لا سيما في نظر دول الجنوب العالمي. ويعني هذا انعدام الثقة أن بعض الدول قد لا تُدرك قيمة ما ستخسره عندما يُلغي ترامب هذا الحظر. إن الاعتراف العلني بضعف النظام القانوني لما بعد الحرب - وفشل المدافعين عنه المتكرر في الوفاء بمُثُلهم العليا - يُعد خطوة أولى حاسمة نحو بناء نظام قانوني أكثر متانة حيث يتطلب الحفاظ على حظر استخدام القوة تفكيراً جديداً في المؤسسات الدولية: يجب أن يُمكّن نظام مُجدد لضمان السلام والأمن الدوليين مجموعةً أوسع من الدول من تقاسم مسؤولية الحفاظ على المعايير القانونية، مما يجعلها أكثر شرعية ومرونة في مواجهة التحولات الداخلية في أي بلد.

تحتاج الدول المتوسطة والصغيرة إلى تشكيل تحالفات واسعة للدفاع عن حظر استخدام القوة. يفترض العديد من المحللين أن السلام النسبي الذي ساد لمدة 80 عاماً ما كان ليدوم لولا وجود دولة ضامنة رئيسة وقوية. لكن هذه النظرة تُقلل من شأن القوة الحقيقية التي يمكن للدول أن تمارسها عندما تعمل معاً. الاتحاد الأوروبي مثال على ذلك: لا تتمتع أي من دوله الأعضاء الـ 27 بقوة عظمى بمفردها، لكنها مجتمعةً تُشكل قوة.

ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تتمتع فيها جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة بأصوات متساوية، أن تلعب دوراً قيادياً. لا تتمتع هذه الهيئة حالياً بصلاحيات مجلس الأمن التنفيذية، ولكن بصفتها جهازاً مسؤولاً عن صون السلم والأمن الدوليين، يمكنها تعزيز صلاحياتها لتطبيق حظر الميثاق على استخدام القوة. ويُظهر إصلاح حديث يُعرف باسم «مبادرة النقض» كيف يمكنها القيام بالمزيد. أُنشئ هذا الإجراء بعد غزو روسيا لأوكرانيا، ويحيل أي قرار صادر عن مجلس الأمن يُنقض إلى الجمعية العامة للمناقشة. وقد منحت قرارات الجمعية العامة الصادرة بموجب هذا البند الدول دعماً قانونياً لتنسيق العقوبات ضد روسيا وتزويد أوكرانيا بالأسلحة والدعم المالي. كما أدت إلى

إنشاء سجل دولي للأضرار لتمهيد الطريق لتعويضات ما بعد الحرب.

ينبغي على الدول أيضاً العمل ضمن تحالفات إقليمية أو تحالفات خاصة بقضايا محددة لتحقيق أهداف مشتركة. وقد بدأت هذه التحالفات بالتشكل: فقد أعلن مجلس أوروبا، على سبيل المثال، عن إنشاء محكمة لجمع الأدلة ضد بوتين وقادة روس آخرين، ومحاكمتهم في نهاية المطاف بتهمة ارتكاب جريمة العدوان في أوكرانيا، ويعمل أعضاء ما يسمى بمجموعة لاهاي - بوليفيا، وكولومبيا، وكوبا، وهندوراس، وماليزيا، وناميبيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا - على إنفاذ قرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحرب في غزة. وفي مايو/أيار، تعهد وزراء خارجية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بتعزيز شراكتهم في مجالات السلام والأمن والمسائل الاقتصادية، مما يوفر نقطة انطلاق محتملة لتحالف سلام لا يعتمد على الولايات المتحدة.

رسمياً، يُعدّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حالياً الهيئة الوحيدة المخولة بتفويض الدول لشنّ حرب لإنفاذ القانون. لكن لا شيء يمنع الدول من إنشاء «مجلس اقصاء»، وهو منظمة تُفوّض فرض عقوبات مشتركة على الدول التي تنتهك حظر استخدام القوة أو غيره من القوانين الدولية الحاسمة. لم تنجح العقوبات دائماً في الحدّ من السلوك غير القانوني، ويعود ذلك جزئياً إلى أن تنسيقها على أساسٍ مُرتجلٍ يتسم بالبطء وعدم القدرة على التنبؤ. لكن إذا تعاونت الدول باستمرار لإطلاق استجابات تلقائية ومنسقة لبعض الأفعال غير القانونية، فقد تجعل هذه الأداة أكثر فعالية بكثير.

الأهم من ذلك كله، أن ضمان حظر استخدام القوة يعتمد على إدراك الدول لمدى الخير الذي أتاحه، ومدى صعوبة ترسيخه، ومدى الفوضى التي قد تنجم عنه في حال زواله. إذا ردّت الدول على تخلي الولايات المتحدة عن دورها في إنفاذ القانون بإنشاء مؤسسات جديدة تحل محلها، فسيكون ذلك بمثابة إشارة قوية. قد يدّعي القادة الأمريكيون أن

القوة تصنع الحق، لكنهم سيكونون أقلية، وهذا الموقف سيعزلهم. على سبيل المثال، إذا واصلت واشنطن تهديدها بالاستيلاء على قناة بنما، فيمكن للدول التنسيق لعزل الولايات المتحدة بعقوبات اقتصادية ودبلوماسية، أو حتى بسحب موافقتها على السماح بوجود قواعد أمريكية على أراضيها. إن إظهار استعداد الدول الأخرى وقدرتها على التكاتف لفرض عقوبات على الولايات المتحدة عند انتهاكها للقانون من شأنه أن يساعد في مواجهة الضرر العميق الذي ألحقته إدارة ترامب، ويؤكد أن مجموعة أوسع من الدول يمكنها أن تلعب دوراً أكثر مساواة في صياغة القانون الدولي وتطبيقه.

لا يُشكّل صعود ترامب التهديد الوحيد لحظر استخدام القوة. تسعى الصين وروسيا إلى إعادة صياغة المعايير الدولية بما يتناسب مع مصالحهما. ولكن إذا تولّت المزيد من الدول مسؤولية جماعية لإنفاذ القواعد الأساسية للنظام الدولي، فسيكون على هذه الدول أيضاً الانتباه. ليس من الواضح ما إذا كانت دول مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - التي اعتادت على إملاء شروط المشاركة العالمية - ستكون مستعدة لتقاسم هذه السلطة. كما أنه من غير الواضح ما إذا كانت الدول المُستبعدة منذ زمن طويل من صنع القرار العالمي قادرة على وضع ثقتها مستقبلاً في نظام قانوني دولي قائم على حظر استخدام القوة. لكن دعم مثل هذا النظام بالغ الأهمية. قد يبدو أن التلاعب بالصين وروسيا والولايات المتحدة يُقدّم مزايا قصيرة الأجل للدول النامية، ولكن على المدى الطويل، تُخاطر هذه الدول بأن تصبح غنائم صراعات القوى العظمى، مع قدرة ضئيلة على توجيه أو التحكم في مستقبلها.

إن النظام الذي حافظ على سلام وازدهار نسبيين لما يقرب من ثمانية عقود ليس نظاماً مستداماً. يجب الدفاع عنه بقوة. بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، أدرك صانعو السياسات الأمريكيون أن الفشل في إرساء نظام مستدام لما بعد الحرب العالمية الأولى قد

زرع بذور فوضى مستقبلية. إن درس التاريخ هو أن الانتظار حتى انقضاء لحظة الأزمة للبدء في التخطيط لما سيأتي لاحقاً هو وصفة للفشل. وكما سعى صانعو السياسات في أربعينيات القرن الماضي إلى إرساء سلام دائم من فوضى الحرب، يجب على قادة اليوم تصميم مؤسسات وتحالفات واستراتيجيات لضمان السلام بدلاً من الوقوف مكتوفي الأيدي بينما يُعيد ترامب عقارب الساعة إلى الوراء.

هوية البحث

اسم الباحث: أونا أ. هاثاواي و سكوت ج. شابيرو – فورين أفيرس

عنوان البحث: القوة تُلغي الحق .. الانهيار الكارثي للمعايير ضد استخدام القوة

تأريخ النشر: آب - اغسطس 2025

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/united-states/might-unmakes-right-hathaway-shapiro

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org